على وقع تكبّد الحوثيين خسائر كبيرة في معارك مأرب، كانت الجماعة تصعّد باتجاه السعودية عبر هجمات بصاروخ بالستي وبطائرات مسيّرة، ليرتفع التوتر في الخليج والذي دخلت فيه إسرائيل طرفاً إضافياً بعد استهداف سفينة لها في بحر عمان

الحوثيون يصعّدون ضد السعودية

هجوم بالبالستي وبالطيران المسيّر بعد خسائر كبيرة في مأرب

شيّع الحوثيون أمس مقاتلين سقطوا في مأرب (محمد حويس/فرانس برس)

للحديث تتمة...

ماذا يريد الشارع التونسي؟

وليد التليلي

حشدت حركة «النهضة» أنصارها يوم السبت الماضي في واحد من أكبر شوارع تونس، شارع محمد الخامس وسط العاصمة، ونجحت في تنظيم واحدة من أكبر المسيرات التي عرفتها تونس في السنوات الأخيرة، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً رفعته «النهضة» أمام بقية الأحزاب حول مدى شعبيتها. كانت الرسالة واضحة وجلية، ولعلها تسربت من حديث رئيس مجلس شورى «النهضة»، عبد الكريم الهاروني، الذي قال في كلمة ألقاها أمام أنصار حزبه «حضوركم اليوم وبهذه القوة وبهذه القلوب التي تحب تونس دليل على أن إسقاط النظام صعب ولكن بناء الديمقراطية أصعب، والنهضة ستكون في مقدمة القوى الديمقراطية لأول ديمقراطية في العالم العربي».

ما أراد الهاروني وحزبه حقيقة قوله هو أن شعبيتهم كبيرة وأن إقصاءهم غير ممكن وعلى الساحة أن تجرب شيئاً آخر، وأنهم ماضون في دعم البرلمان ودعم رئيس الحكومة هشام المشيشي، وعبّر رئيس الحركة راشد الغنوشي عن ذلك بوضوح. عملياً، عاد أنصار «النهضة» إلى منازلهم سعداء بعد انتهاء المسيرة التي كانت سلمية ومنظّمة بشكل لافت، ولكن ماذا بعد؟ هل تراجع البنك الدولي عن طلبه تخفيض كتلة الأجور وهل تحسن الإنتاج وعاد الناس للعمل؟ هل تحسنت نسبة النمو وارتفع سعر صرف الدينار التونسي؟ هل وصلت لقاحات كورونا إلى بلد أصبح من آخر البلدان الملقّحة بعد أن كان من أولها؟ لا شيء من ذلك تحقق أو سيتحقق في القريب العاجل، فيما أولويات التونسيين ليست سياسية وإنما اجتماعية واقتصادية وبيئية.

قبل ذلك بأيام خرج أنصار الحزب الدستوري في سوسة ووجّهوا أيضاً رسائل سياسية، ومن قبلهم أحزاب اليسار. وكل هؤلاء، لم نرهم مطلقاً يتظاهرون من أجل قضية بيئية أو مدرسة أو مصنع أو ملعب للأطفال، كما تفعل أحزاب ومنظمات ديمقراطية في الخارج. مشكلتهم أنهم غارقون في أوحال السياسة على الطريقة القديمة، فماذا لو سامحت كل تلك الجحافل من أنصار الأحزاب في حملة بيئية من أي نوع؟ كيف سيكون انعكاس ذلك على الناس وعلى رأيهم في السياسة والسياسيين؟ لكن ما حدث في تونس في الأيام الأخيرة ليس هيناً على الإطلاق، فكل المسيرات والتظاهرات انتهت بسلام على الرغم من مشاركة الآلاف، وخصوصاً السبت، حين كانت «النهضة» الإسلامية وحزب «العمال» اليساري في التوقيت نفسه في الشارع، ومع ذلك مر كل شيء بسلام، وهذا في حد ذاته مكسب جديد لشعب تتصارع أفكاره سلمياً ويحافظ على منجزه.

عدن ـ **العربي الجديد**

في وقت تستمر فيه الساحة اليمنية كأبرز نقاط التوتر في المنطقة، مع تصعيد الحوثيين هجماتهم الجوية على السعودية، وتواصل المعارك العنيفة في مأرب، فإن التصعيد امتد أيضاً إلى خليج عُمان، حيث استهدف تفجير سفينة شحن يملكها رجل أعمال إسرائيلي، لتحتل إسرائيل المسؤولية عن الهجوم لإيران، وتتوعّد بالعمل ضد «التهديدات» التي تواجهها.

وعاشت الأراضي السعودية ليلة عصيبة السبت-الأحد، بعد هجوم واسع نفذته جماعة الحوثيين، بواسطة صاروخ بالستي و15 طائرة مسيّرة بلا طيار، بحسب إعلان الجماعة، استهدف عدداً من «المواقع الحساسة» داخل المملكة، وذلك بعد خسائر بشرية واسعة مُنيت بها قوات الحوثيين على تخوم محافظة مأرب، شمال شرقي اليمن. وأعلن المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع، أن سلاح الجو والقوة الصاروخية، نفذ عملية هجومية كبيرة ومشتركة باتجاه العمق السعودي، حملت اسم «توازن الردع الخامسة»، رداً على الغارات الجوية والحصار المفروض من التحالف السعودي. وقال سريع في بيان متلفز، تلاه على قناة «المسيرة» الناطقة بلسان الجماعة، إنه تم تنفيذ العملية بواسطة صاروخ بالستي من طراز «ذو الفقار»، و15 طائرة مسيّرة بلا طيار. وكشف أن 9 من الطائرات المسيّرة كانت من طراز «صماد 3»، استهدفت ما قال إنها «مواقع حساسة»، لم يذكرها، في الرياض، فيما استهدفت 6 طائرات من طراز «قاصف 2k» مواقع عسكرية في مناطق أبها وخميس مشيط. وفيما أشار إلى أن العملية التي استمرت منذ مساء السبت وحتى صباح الأحد قد حققت أهدافاً دقيقة، توعد المسؤول الحوثي باستمرار العمليات وتوسيعها بشكل أكبر، طالما استمرت الغارات الجوية والحصار على اليمن. ودعا سكان تلك المناطق للابتعاد عن كافة المواقع والمطارات العسكرية أو التي قد تُستخدم لأغراض عسكرية. وكان لافتاً أن المتحدث العسكري للحوثيين، تجنّب الإشارة إلى معارك مأرب، وهو ما يدل على أن الجماعة لم تحقق بعد الاختراق الذي تأمله هناك.

في المقابل، أعلن المتحدث العسكري للتحالف السعودي الإماراتي، تركي المالكي، في وقت مبكر من فجر أمس الأحد، اعتراض وتدمير صاروخ بالستي أطلقته الميليشيا الحوثية على الرياض، و6 طائرات مسيّرة فقط، كانت تستهدف المنطقة الجنوبية للسعودية ومدينتي جازان وخميس مشيط. وفي حين اتهم المالكي الحوثيين باستهداف المدنيين والأعيان المدنية، أكد أن القوات المشتركة للتحالف، ستتخذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين والأعيان المدنية و«الإجراءات العملياتية اللازمة لوقف هذه الاعتداءات والأعمال الإرهابية والتعامل مع مصادر التهديد وبما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية»، وفقاً لبيان نشرته وكالة «واس» السعودية.

كما قال الدفاع المدني السعودي إنّ «الشظايا تناثرت على عدة أحياء سكنية في مواقع متفرقة» في الرياض، جراء اعتراض الصاروخ البالستي، موضحاً أنه «نتجت عن سقوط إحدى الشظايا أضرار مادية في أحد المنازل من دون وقوع إصابات بشرية أو وفيات». وجاءت الهجمات المكثفة على السعودية، غداة تزيف بشري غير مسبوق في صفوف الحوثيين أثناء إحباط القوات الحكومية هجمات عدة تسللت إلى جبل البلق الشمالي ومنطقة الزور في المحيط الغربي لمحافظة مأرب. وتحدث الجيش اليمني، في وقت مبكر من فجر أمس الأحد، عن أن الساعات الماضية شهدت مقتل 242 عنصراً حوثياً في جبهة صرواح و40 في جبهة الكسارة و78 في جبهة المشجح. وفي مؤشر على تعرض جماعة الحوثيين لاستنزاف واسع في مأرب، تعيش المرافق الصحية في صنعاء حالة طوارئ، أجبرت السلطات التابعة للجماعة على إطلاق «نداء استغاثة» للتبرع بالدم، بهدف إنقاذ مئات الجرحى. وقال مصدر طبي في مستشفى الثورة بصنعاء لـ«العربي الجديد»، إن الطاقة الاستيعابية لغالبية المرافق الصحية في العاصمة بدأت بالنفاد مع تدفق أعداد هائلة من الجرحى خلال الساعات الماضية، غالبيتهم قادمون من جبهة مأرب. وفي ما يخص القتلى، شيعت جماعة الحوثي، أمس الأحد، 18 ضابطاً، قالت إنهم قتلوا في المعارك، ما يرفع عدد الذين شُيعوا رسمياً منذ 7 فبراير/شباط الماضي، إلى أكثر من 500 وفقاً لما رصدته «العربي الجديد»، عن وسائل إعلام حوثية. وتلجأ جماعة الحوثي لإذاعة بيانات تشييع الضباط في مواكب رسمية فقط، فيما تتجاهل باقي العناصر مما تسميهم بـ«اللجان الشعبية» والمتطوعين ورجال القبائل، وهو ما يشير إلى أن أرقام الخسائر البشرية تفوق المذكور خلال 3 أسابيع من المعارك في مأرب.

> أطلق الحوثيون صاروخا بالستيا و15 مسيّرة باتجاه السعودية
>
> تراجعت الهجمات الحوثية بشكل نسبي أمس في مأرب

وفيما تراجعت الهجمات الحوثية بشكل نسبي أمس جراء النزيف البشري الواسع، واقتصرت المعارك في مأرب على تبادل للقصف المدفعي، واصلت مقاتلات التحالف شن ضرباتها على التحركات الحوثية، ووفقاً لقناة «المسيرة»، فقد نفذ الطيران 15 غارة جوية على مواقع الحوثيين في صرواح غربي مأرب.

وكانت القوات الحكومية قد تمكنت من تأمين مواقعها في جبل البلق الغربي والمناطق المطلة على سد مأرب، لكنها دفعت كلفة باهظة في معركة استعادة تلك المواقع، على رأسهم قائد القوات الخاصة في مأرب العميد عبد الغني شملان. وشيعت السلطات اليمنية، أمس، جثمان شملان في موكب مهيب بمأرب، تقدمه وزير الدفاع محمد المقدشي ومحافظ مأرب سلطان العرادة. ولم يتأخر وزير الداخلية إبراهيم حيدان، لتعيين العميد سليم السيافي قائداً للقوات الخاصة في مأرب خلفاً لشملان. في السياق، دعا 72 برلمانياً في مجلس النواب الموالي للحكومة المعترف بها دولياً، الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ونائبه علي محسن الأحمر، لتحريك كافة جبهات القتال ضد الحوثيين من أجل تخفيف الضغط على مأرب ودعم الجيش الوطني. وقال النواب في برقية، إن عدم تحريك بقية الجبهات «مكّن مليشيا الحوثي من تجميع كل قواها من هذه الجبهات، وتوجيهها نحو مأرب، التي تقاتل نيابة عن الجمهورية». وطالبوا الحكومة الشرعية بسرعة دفع رواتب أفراد وضباط الجيش الوطني في مأرب والوجوه المتأخرة، مع انتظام دفع هذه الرواتب مستقبلاً.

على الصعيد ذاته، أعلنت جماعة الحوثيين، إبرام صفقة تبادل أسرى مع القوات الحكومية في مأرب. وقال كبير المفاوضين الحوثيين في لجنة الأسرى، عبد القادر المرتضى، في بيان على «تويتر»، إن جماعته استعادت 18 أسيراً في جبهة مأرب، عبر وسيط محلي. ولم يكشف المسؤول الحوثي عن العدد الذي قامت الجماعة بتسليمه للقوات الحكومية، وسط أنباء أن الصفقة شملت تسليم عدد من الجثث للقوات الحكومية، بينهم قادة بارزون.

اتهامات إسرائيلية لإيران باستهداف سفينة في بحر عمان

> تواصل إسرائيل تقييم حادثة تعرض سفينة مملوكة لشركة إسرائيلية لانفجار في مياه الخليج، في إطار الاستثمار بأكبر قدر ممكن من المعطيات ضد إيران

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تواصل خلال اليومين الماضيين، التصريحات الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين، بتحميل إيران مسؤولية الانفجار الذي تعرضت له السفينة «إم في هيليوس راي»، المملوكة لشركة إسرائيلية، في خليج عمان، يوم الخميس الماضي. وفيما اعتمد «التقييم المبدئي» لإسرائيل، على توجيه الاتهام لطهران، بالوقوف وراء العملية، توجه وفد أمني إسرائيلي إلى الإمارات، حيث سيجري تقييم الأضرار التي تعرضت لها السفينة. ويضاف هذا الأمر إلى محاولة إسرائيل جمع أكبر قدر من المعلومات حول برنامج إيران النووي، لاستثماره في مجال الضغط على إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، لكن أيضاً لتوظيفه مستقبلاً في أي مجال للرد الأحادي. وأكدت شركة موانئ دبي العالمية أمس، أن ناقلة السيارات، السفينة «إم في هيليوس راي»، والتي تعرضت لانفجار في خليج عمان الخميس، ستخضع للتقييم في دبي. وقالت الشركة «نحن على دراية بأن أضراراً لحقت بسفينة شحن قبالة ساحل عمان. من المقرر أن تصل إلى الأحواض الجافة (في دبي) في الأول من مارس/آذار (اليوم) حيث من الممكن إجراء تقييم». لكن بحسب وكالة «رويترز»، فقد وصلت السفينة فعلاً أمس إلى أحد موانئ دبي. وأكدت صحيفة «هآرتس»، بدورها، أن وفداً أمنياً إسرائيلياً توجه مساء السبت إلى دبي للتحقيق في إصابة السفينة.

أما بالنسبة إلى التقييم الإسرائيلي، فقد أكدت الإذاعة الإسرائيلية العامة، أمس، أنه لا يراود تل أبيب أيّ شك بشأن مسؤولية إيران عن ضرب السفينة، وأضافت أن المستوى السياسي والأمني سيدرس الحادثة وسبل الرد عليها، في إشارة إلى تأييد أطراف في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية للرد على إيران. وفي السياق، اعتبرت وسائل إعلام إسرائيلية أن التقديرات تشير إلى أن إيران ردّت على ما يبدو على عملية اغتيال العالم الإيراني محسن فخري زادة، وقد تكون العملية جزءاً من «الحرب السرية» بين إسرائيل وإيران. وبحسب «يديعوت أحرونوت»، فإن العملية تشير إلى أن إيران وجهت إلى إسرائيل رسالة توضح فيها موطن «الخاصرة الضعيفة في إسرائيل، وهي حركة الملاحة الإسرائيلية في الخليج».

> غانتس: تقييمي المبدئي هو أن إيران مسؤولة عن الانفجار

وأمس، رأى رئيس الأركان الإسرائيلي، الجنرال أفيف كوخافي، أنه «في نهاية الأسبوع الماضي، تلقينا تذكيراً في إحدى الجبهات من أحد أكبر التهديدات في المنطقة أي إيران، وتلقينا تذكيراً أن إيران لا تشكل تهديداً نووياً فحسب، بل تنشر الإرهاب وتستخدم الإرهاب ضد أهداف مدنية». وأكد أن الجيش الإسرائيلي «يعمل وسيعمل ضد التهديدات التي تهدده في الدائرتين القريبة والبعيدة، بفضل الاستخبارات النوعية التي تقدمها هيئة الاستخبارات».

وكان وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، أول من وجّه الاتهامات إلى إيران بالمسؤولية عن ضرب السفينة. وقال غانتس أول من أمس، إن تقييمه «المبدئي» هو أنّ إيران مسؤولة عن الانفجار، مضيفاً في حديث لهيئة البث الإسرائيلية «كان»، أن «إيران تسعى لضرب البنية الأساسية الإسرائيلية والمواطنين الإسرائيليين»، وأن «موقع السفينة القريب نسبياً من إيران يثير فكرة وتقييم أن الإيرانيين هم من فعلوها»، لكنه أكد أن «هذا الأمر يتطلّب مزيداً من التدقيق». ولفتت صحيفة «هآرتس» أمس، إلى أنه بالإضافة إلى تقييم غانتس، فإن التقديرات الأمنية في إسرائيل تعتقد أن «قوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني هي التي أطلقت صاروخاً أو اثنين على السفينة الإسرائيلية».

وعلى المقلب الإيراني، لمّحت صحيفة «كيهان» الإيرانية المحافظة أمس، إلى أن السفينة قد تكون استهدفت من قبل «محور المقاومة». وكتبت على صفحتها الأولى، نقلاً عن «خبراء عسكريين» لم تسمهم، أن «السفينة سفينة عسكرية تعود إلى الجيش الإسرائيلي». وكانت تقوم «بجمع معلومات عن الخليج الفارسي وبحر عمان، عندما تم استهدافها في طريق العودة». وأضافت أن «هذه السفينة التجسسية وعلى رغم أنها كانت تبحر بشكل سري، وقعت ربما في شرك فخ لأحد فروع محور المقاومة»، من دون تفاصيل إضافية.

إلى ذلك، كشف موقع «والاه» الإسرائيلي، أمس، أن كلاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وغانتس أمرا بتكثيف جمع المعلومات الاستخبارية حول أنشطة إيران بشكل عام، وتحديداً حول برنامجها النووي، بهدف الحصول على قرائن تدل على خرقها الاتفاق النووي، إلى جانب توظيف هذه المعلومات في تنفيذ عمليات ميدانية ضد طهران مستقبلاً.

شرق غرب

امير قطر يتصل بولي العهد السعودي

أجرى أمير دولة قطر، تميم بن حمد آل ثاني، اتصالاً بولي العهد السعودي محمد بن سلمان (الصورة)، وبحث الجانبان آخر المستجدات الإقليمية والدولية، وأبديا حرصهما على تعزيز العمل العربي والخليجي المشترك. كما أكد أمير دولة قطر على دعم بلاده الراسخ للسعودية حكومة وشعباً.

(قنا)

الأردن: استقالة وزيرين بسبب كورونا

شهد الأردن استقالة وزير العدل بسام سمير شحادة التلهوني ووزير الداخلية سمير إبراهيم محمد المبيضين، أمس الأحد، بسبب خرقهما إجراءات كورونا عبر حضورهما حفل عشاء في مطعم وصدر مرسوم ملكي بالموافقة على الاستقالتين، وتكليف نائب رئيس الوزراء، وزير الإدارة المحلية، توفيق كريشان بإدارة وزارة الداخلية، وتكليف وزير الدولة للشؤون القانونية، أحمد الزيادات بإدارة وزارة العدل.

(العربي الجديد)

غانتس التقى ملك الأردن سراً

كشف موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلي، أمس الأحد، أن وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس (الصورة)، التقى أخيراً العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني سراً. وأضاف الموقع أن غانتس كان ألمح إلى هذه الزيارة في لقاء عبر الفيديو مع نشطاء من حزبه «كاحول لفان». وأثنى غانتس على المقال الذي نشره ولي العهد الأردني السابق، الأمير حسن بن طلال، في «يديعوت أحرونوت»، داعياً من خلاله لتعزيز العلاقات الأردنية - الإسرائيلية وحل النزاع العربي الإسرائيلي.

(العربي الجديد)

السودان: روسيا تبدأ خطوات تدشين قاعدتها البحرية

وصلت سفينة حربية روسية، أمس الأحد، إلى ميناء بورتسودان على البحر الأحمر، حيث تخطط موسكو لإقامة قاعدة بحرية، وذلك بالتزامن مع وصول سفينتين حربيتين أميركيتين إلى الميناء الأسبوع الماضي، وذلك للمرة الأولى منذ عقود. وذكر بيان للأسطول الروسي أن الفرقاطة أدميرال غريغوروفيتش وصلت إلى ميناء سوداني، تنوي روسيا إقامة قاعدة بحرية فيه، موضحة أنها أول سفينة حربية روسية تدخل ميناء بورتسودان.

(العربي الجديد، رويترز)

إيران ـ تركيا: استدعاء متبادل للسفراء

استدعت وزارة الخارجية التركية، أمس الأحد، السفير الإيراني في أنقرة محمد فرازمند، على خلفية تصريح لسفير طهران في بغداد إيرج مسجدي اتهم فيه تركيا بانتهاك سيادة العراق. وذكرت مصادر دبلوماسية تركية، أن الخارجية التركية أبلغت السفير الإيراني رفض أنقرة الشديد لاتهامات الواردة في تصريح مسجدي. في المقابل، استدعت الخارجية الإيرانية سفير أنقرة لدى طهران ديريا أورس، على خلفية تصريحات لوزير الداخلية التركي سليمان صويلو، حول انتشار حزب «العمال» الكردستاني في الأراضي الإيرانية.

(الأناضول)

إحياء الاتفاق النووي: أفكار لحفظ ماء الوجه

> ترزح كلّ من الولايات المتحدة وإيران تحت الضغط لإعادة الالتزام أو عدمه بالاتفاق النووي، ولا تعكس التصريحات النارية الصادرة عنهما، سوى رفع السقف فيما يجري البحث عن سيناريو مناسب للعودة

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

عندما قدّمت السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة، ليندا توماس ـ غرينفيلد، أوراق اعتمادها قبل أيام للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، قالت أمامه إن «التعددية الدولية قد عادت، ومعها عادت الدبلوماسية، وعادت أميركا، ونحن مستعدون للعمل». لكن هذه «العودة» الأميركية، تأتي مترافقةً مع تغيرات كثيرة طرأت على المشهد الدولي خلال السنوات الأربع الماضية، في ظلّ حكم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وسياسة «أميركا أولاً» وضربه عرض الحائط بالاتفاقيات الدولية التي كانت قد توصلت إليها إدارات أميركية سابقة، وعلى رأسها الاتفاق النووي الإيراني.

تعود الولايات المتحدة، مع وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض، إلى ساحة دولية شهدت الكثير من المتغيرات، إذ ازداد نفوذ كلّ من الصين وروسيا في المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي التابع لها، كما ازداد نفوذ كلّ من إيران وتركيا على الأرض. ولعل أحد أهم تلك المتغيرات، أن حلفاء الولايات المتحدة فقدوا الثقة بأن المعاهدات التي قد توقّع اليوم، ستُحترم بعد أربع سنوات، مع تبدل الإدارات في واشنطن. وهذا الأمر حدث فعلاً، مع انسحاب الولايات المتحدة في عهد ترامب، من معاهدات واتفاقيات دولية، مثل الاتفاق النووي الإيراني واتفاقية المناخ وغيرها.

عندما أعلنت إدارة ترامب، في أغسطس/آب الماضي، عن نيّتها إعادة تفعيل العقوبات الأممية على إيران، كان الردّ من الدول الأطراف في الاتفاقية، أي فرنسا وبريطانيا والمانيا والصين وروسيا، أن هذا الأمر غير ممكن، لأن الولايات المتحدة لم تعد طرفاً في الاتفاق الموقع بين إيران ومجموعة 5+1 في يوليو/تموز من العام 2015، وهي انسحبت منه في مايو/أيار 2018، ما يعني أنه لا يمكنها تفعيل تلك العقوبات. بعدها، استمرت الولايات المتحدة، ولأشهر، بإطلاق تصريحات نارية وعقد اجتماعات، بما فيها اجتماعات لمجلس الأمن الدولي، أثبتت أنها كانت للاستهلاك الإعلامي المحلي، إذ فشلت في إقناع أهم حلفائها بجدوى ما تقوم به.

اليوم، يطلق الطرفان، الإيراني والأميركي، تصريحات نارية أيضاً، حول العودة أو عدمها للانضمام إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة»، أي الاتفاق النووي؛ لكنهما في واقع الحال، يدركان أن «الخطة» تبقى إطاراً أساسياً ومهماً لكل منها، إذ يضمن الاتفاق، بالنسبة للأميركيين وحلفائهم الغربيين، أن تبقى إيران ضمن برنامج نووي مدني. وبالنسبة لإيران، فإن تلك العودة تعني أيضاً عودتها إلى الساحة الدولية ورفع العقوبات عنها، بما يتماشى مع الاتفاقية. كما تجد طهران نفسها تحت الضغط، إذ إنها مقبلة على انتخابات رئاسية في يونيو/حزيران المقبل، وهي تحتاج لتقديم نتائج ملموسة للداخل الإيراني. لكن السؤال الرئيسي هو كيف ستتم هذه العودة تقنياً وفعلياً؟

قد تستغرق المفاوضات حول تفاصيل العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني فترة غير قصيرة، خصوصاً أن الغموض حول تفاصيل العودة لا يتعلق بالولايات المتحدة وحدها، بل كذلك بالطرف الإيراني وعودته للالتزام بنبود الاتفاق بشكل كامل، بعد خرقه لبعضها، بما فيه زيادته نسبة تخصيب اليورانيوم عن الحد المسموح به، بحسب الخطة. لكن عودة الطرف الإيراني للالتزام بشكل كامل، تضع الطرف الأميركي والغربي في مأزق، لأن طهران اكتسبت معرفة وممارسة لا يمكن العودة بها إلى الوراء، ما يزيد من تعقيد العودة وشروطها للطرفين معاً.

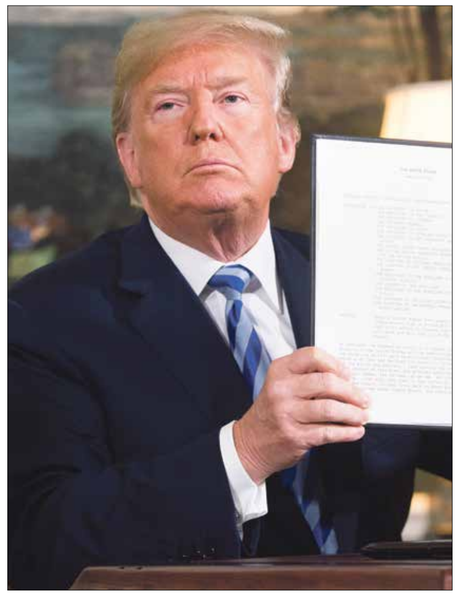
ضرب ترامب عرض الحائط بالاتفاقيات الدولية (سوول لوب/فرانس برس)

كذلك، فإن باب المناورة أمام الأميركيين في ما يخصّ العودة للاتفاق النووي، ليس مفتوحاً على مصراعيه، وأي اتفاق مستقبلي سيكون محكوماً بإطار الاتفاق الموجود وليس باتفاق جديد كما اشتهت إدارة ترامب وحلفاء الولايات المتحدة كالسعودية وإسرائيل. وكانت إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما والأطراف الأوروبية في الاتفاق، فرنسا وبريطانيا والمانيا، قد سعت عندما فاوضت إيران لأكثر من سبع سنوات، أن يشمل الاتفاق أموراً أخرى، كدور إيران في المنطقة أو برنامجها البالستي، لكنها عبثاً حاولت.

ولكن ماذا عن روسيا والصين، كدولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن، وطرفين في الاتفاق؟ يقول نائب السفير الروسي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ديمتري بوليانسكي، في تصريح لـ«العربي الجديد» في نيويورك، إنه «ما زال علينا أن نفهم حيثيات العودة الأميركية إلى الاتفاق. لا توجد طريقة فورية أو آلية لذلك، وهذا قرار ستتخذه الدول المشاركة في الخطة (خطة العمل الشاملة المشتركة) سوية». ويصف بوليانسكي التصريحات والشروط التي يحاول الطرفان الإيراني والأميركي فرضها للموافقة على العودة للآلية، بأنها غير مجدية للمضي قدماً.

ويضيف أن «هناك سيناريوهات يتم العمل عليها حالياً في فيينا (مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية) في محاولة لإيجاد حلّ للعودة المحتملة. والأهم الآن هو التوقف عن أي تصريحات وخطوات مثيرة للجدل من أي طرف، قد تعرّض هذا المسار للخطر».

وحول الخطوات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن في هذا السياق، وما إذا كانت روسيا ترى أن هناك إمكانية لإضافة بنود إلى الاتفاقية تتعلق بالصواريخ البالستية وغيرها، يقول بوليانسكي: «نرى أن هذه أمور منفصلة عن بعضها. العودة لخطة العمل الشاملة المشتركة لها إطارها ومدة زمنية محددة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2231 (الصادر في العام 2015). ولا ندعم أي نقاشات تطالب بتغييرات على خطة العمل الشاملة المشتركة». لكنه يضيف أنه «من جهة أخرى، نحن ندعم فكرة تحسين العلاقات بين دول المنطقة في الخليج، ونرى ضرورة في أن تتخذ خطوات بناء ثقة للحيلولة دون وقوع مواجهات بين الجيران أو القوى الخارجية، ونحن ندعم حواراً من هذا القبيل لو يسمح لدول المنطقة بالمضي قدماً، ولكن هذه مسارات مختلفة عن الخطة وإعادة الانضمام إليها».

يحاول كلّ من الطرفين، الأميركي والإيراني، دعم موقفه التفاوضي حول العودة، ليس فقط برفع سقف طلباته والتصريحات النارية المتبادلة، بل بجسّ النبض على الأرض بحروب الوكالة والضربات المحدودة. وفي هذا السياق، تمكن قراءة الضربة العسكرية الأميركية في منطقة البوكمال، شرقي سورية، ليل الخميس الجمعة الماضيين، والتي قال مسؤولون أميركيون إنها جاءت ضد مواقع تابعة لـ«الميليشيات مدعومة من إيران»، ولبعث رسالة واضحة لها، وردا على الضربات الصاروخية ضد مواقع أميركية). كذلك، يدرك بايدن أن الجمهوريين (في الكونغرس) لن يوافقوا على أي اتفاق مع إيران للعودة إلى الاتفاق النووي (كما هو عليه الاتفاق)، لذلك فهو يحتاج إلى عودة تحفظ إدارته ماء الوجه، وتسمح برفع العقوبات من دون أن يبدو به ذلك على المدى القصير، وكذلك بالديمقراطيين، خصوصاً أن الولايات المتحدة تنتظر انتخابات نصفية للكونغرس بعد أقل من سنتين.

سيناريوهات غير واقعية

تطرح سيناريوهات عدة في الإعلام عن إضافة دول من المنطقة الى طاولة التفاوض، او إعادة التفاوض على اجزاء من الاتفاق النووي ليشمل ملفات اخرى. لكن هذه السيناريوهات تبقى غير واقعية، بحسب دبلوماسيين في نيويورك. فهناك اجماع دبلوماسي يفيد بان الاولوية هي العودة للاتفاق، ثم البحث عن اخر طويل الامد وافوى. وهذا ما تحدث عنه وزير الخارجية الاميركي انتوني بلينكن (الصورة)، خلال جلسة التصديق على تعيينه امام الكونغرس.

قضية

بالتزامن مع تحركات لقوى سياسية عراقية لتضييق الخناق أكثر على حزب «البعث»، وهو ما يربطه البعض بحسابات انتخابية، فإنّ الأخير يواصل تنظيم قياداته بعد رحيل أمينه العام السابق عزة الدوري، إذ تم تعيين قيادي ملقب بـ«أبو جعفر» خلفاً للدوري

«البعث» لا يملك نشاطات حقيقية داخل العراق (قاسم زيد/فرانس برس)

ضجيج «البعث» بالعراق

تغليظ قانون الاجتثاث وأسماء وهمية

بغداد ـ **زيد سالم، أكثم سيف الدين**

عمدت قوى سياسية عراقية أخيراً إلى الحشد داخل البرلمان لتعديل جديد على قانون «اجتثاث حزب البعث»، الذي أقرّ عقب الغزو الأميركي للعراق، وترتب على إثره إقالة عشرات الآلاف العراقيين من وظائفهم، ومصادرة أملاك الآلاف آخرين وإحالة قسم للقضاء. ويهدف الحراك الجديد لإضافة فقرات داخل القانون تُجرّم تمجيد حزب البعث ورموزه، وإيقاف الاستثناءات السابقة والأمنية وتعمل حالياً في وزارتي الدفاع والداخلية. في مقابل ذلك، أكدت مصادر من داخل حزب «البعث» المحظور بموجب الدستور الجديد النافذ في البلاد منذ عام 2005، لـ«العربي الجديد»، الاستقرار على تسمية الأمين العام الجديد لحزب «البعث العربي الاشتراكي» الجنّاح العراقي، خلفاً لأمينه العام السابق، عزة الدوري، الذي توفي نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي عن 78 عاماً داخل العراق. يضاف إلى ذلك إصدار قرارات فصل بحق عدد ممن عارضوا تسمية الأمين العام الجديد الذي تقرر أن يكون مؤقتاً، وتمت تسميته من قبل القيادة القومية للحزب، التي يترأسها حالياً من العاصمة السودانية الخرطوم، الأمين العام المساعد للقيادة القومية للحزب، علي الريح السنهوري، وهو زعيم «البعث» في السودان. وقبل أيام، عقد نائب رئيس البرلمان العراقي، حسن الكعبي، اجتماعاً هو الأول من نوعه منذ نحو 7 سنوات، مع رئيس وأعضاء هيئة «اجتثاث البعث»، المعروفة أيضاً باسم هيئة «المساءلة والعدالة».

توجيه بتطبيق اجتثاث حزب البعث على كافة مرشحي الانتخابات

ووفقاً لبيان صدر عن مكتب الكعبي، فإنّ «الاجتماع انتهى بمخرجات أهمها توجيه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث، بتطبيق قوانين حظر واجتثاث حزب البعث على كافة مرشحي الانتخابات المقررة في 10 أكتوبر المقبل، وكذلك في الوزارات والدوائر الحكومية». وأكد أنه «تم إصدار توصيات بإلغاء كافة الاستثناءات الممنوحة للبعثيين أو من يمجد بهم في جميع الوزارات والجهات الرسمية والاتحادات والنقابات، وصولاً لأصغر موظف في الدولة. فضلاً عن مطالبة اللجنة المالية في البرلمان بتضمين مشروع الموازنة لعام 2021 فقرة صريحة لا تقبل التأويل، بإيقاف الرواتب التقاعدية للأجهزة القمعية وإزالة النظام السابق، والتأكيد على تفعيل ملف استرداد الأموال المهربة لقيادات وإزلام النظام والموجودة خارج البلاد».

ووجّه الكعبي كتاباً رسمياً إلى كافة الوزارات والمحافظات والهيئات والجهات ذات العلاقة، بـ«إعلام البرلمان بالإجراءات المتخذة من قبل اللجان المركزية والفرعية لديها، والخاصة برفع أسماء المشمولين بقانون اجتثاث البعث، خلال مدة أقصاها 14 يوماً»، محذراً من «التهاون بتطبيق فقرات قانون حظر وتجريم البعث وجميع قوانين العدالة الانتقالية». وشدد على أنه «سيكون هناك لقاء برلماني قريب مع مجلس القضاء الأعلى، بحضور الادعاء العام، لمحاسبة من يخالف بنود القوانين النافذة بخصوص حظر حزب البعث»، داعياً جميع وسائل الإعلام إلى «التقيّد بنصوص التشريعات بمنع الترويج والتمجيد بالبعث».

في السياق، كشفت مصادر برلمانية عراقية لـ«العربي الجديد»، أنّ الحراك الجديد ضدّ حزب «البعث» العراقي، الذي يدفع به التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر، وأحزاب دينية أخرى، «يهدف لحرمان كل من يثبت أنه انتمى لحزب البعث بدرجة نصير، أو لديه اقتراب من الدرجة الأولى شغلوا مناصب قيادية في الحزب، من المشاركة في الانتخابات» المقررة بعد نحو سبعة أشهر من الآن، وهو ما اعتبره سياسيون محاولة تصفية وإقصاء جديدة.

ووصف قيادي في حزب «البعث» العراقي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» من العاصمة الأردنية عمّان، التصعيد الأخير في بغداد ضدّ الحزب، والذي جاء عقب ظهور رغد صدام حسين، ابنة الرئيس العراقي الأسبق، الراحل صدام حسين، في لقاء تلفزيوني، بأنه «يراد منه إشغال وأستغلال الشارع من قبل الأحزاب، لأن البعث أبعد ما يكون حالياً عن عملية بريمر السياسية»، في إشارة إلى الحاكم المدني للعراق عقب الغزو الأميركي، عام 2003، بول بريمر.

وأضاف القيادي أنّ «أحداثاً كبيرة مرّت على الحزب خلال الأشهر الماضية، مثّلت منعطفاً جديداً في مسار عمله بعد الاحتلال الأميركي، لكنها لم تغيّر موقفه من العملية السياسية الحالية». وتابع: «توفي عزة الدوري نهاية أكتوبر الماضي، وبعد ذلك باقل من شهر توفي الصندوق الأسود للحزب، والمحرك الأبرز فيه، القيادي عبد الصمد الغريري، إثر إصابته بفيروس كورونا في أربيل. وهو ما دفع إلى الإسراع في تسمية أمين عام جديد للحزب، بشكل مباشر تلافياً لأي إشكالات».

وكشف المصدر نفسه عن تسمية قيادي ملقّب بـ«أبو جعفر»، أميناً عاماً للحزب بشكل مؤقت إلى حين التمكّن من إجراء انتخابات لقيادة قطر العراق. ولم يكشف المتحدث عن الاسم الحقيقي للأمين العام الجديد للحزب، بسبب ما يقول إنها «ضرورات تنظيمية»، لكن مقربين من حزب «البعث» العراقي أكدوا أنّ المعني هو القيادي في الحزب، صبار المشهداني، والذي كان معتقلاً في سجن «بوكا» الأميركي السابق في محافظة البصرة. وأوضح أنّ «عودة الحزب لاستخدام الأسماء الحركية أو الوهمية ضرورة بعد وفاة أو اعتقال قيادات الحزب المعروفين».

ووفقاً للقيادي ذاته، فإنّ الحزب قرر أخيراً «فصل عضو القيادة القطرية عكلة الكبيسي، وآخرين، بسبب رفضهم قرار تنصيب أبو جعفر أميناً عاماً للحزب. كما تم اتخاذ قرارات أخرى تنظيمية بمراجعة مع الأمين العام المساعد للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، علي الريح السنهوري من العاصمة السودانية الخرطوم».

وحول التطورات الحاصلة داخل حزب «البعث»، قال الباحث في الشأن السياسي العراقي، مصطفى كامل، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ المعلومات المتوفرة لديه «تؤكد عدم وجود حالات انشقاقات داخل الحزب بعد وفاة عزة الدوري».

وبخصوص العلاقة مع حزب «البعث» السوري، برئاسة بشار الأسد، أوضح كامل أنّ «القيادة القومية للحزب ما زالت لا تعترف بهذا التنظيم، وهو الحال القائم منذ 23 فبراير/شباط 1966، عندما انقلبت المجموعة العسكرية بزعامة حافظ الأسد على حكم الحزب وقيادته القومية وحكمت على أعضائها بالإعدام».

متابعة

ليبيا: مؤشرات متفاوتة لانعقاد جلسة الثقة

تتحرك بورصة إمكانية انعقاد جلسة موحدة لنواب ليبيا، بهدف منح الثقة لحكومة عبد الحميد الدبيبة، صعوداً وهبوطاً، وسط ضغوط عدة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يسود الترقب في ليبيا، بشأن إمكانية أن يلتئم مجلس النواب المنقسم بين طبرق وطرابلس، في مدينة سرت أو طبرق، لعقد جلسة تهدف إلى منح الثقة لحكومة عبد الحميد الدبيبة. ويأتي انعقاد الجلسة، إذا ما نجح، بدعوة من رئيس المجلس عقيلة صالح، الذي فشل نواب اجتمعوا سابقاً في إطاحته من منصبه. ونقلت وسائل إعلام ليبية، أمس الأحد، عن مكتب الإعلام الأمني التابع للحكومة الليبية الموازية في شرق ليبيا، تأكيده وجود انتشار أمني كثيف في سرت، تحضيراً لعقد جلسة مجلس النواب، بعدما أكد وفد حكومة الوفاق في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 عدم امتلاك اللجنة القوة اللازمة لذلك، فيما أعلن «تجمع الوسط» النيابي، الذي يضم 26 نائباً، موافقته بشروط على دعوة صالح.

وأكد «تجمع الوسط»، في بيان صدر عنه أمس الأحد، حضور أعضائه للجلسة «التي أعلنها رئيس المجلس، سواء عقدت في سرت أو طبرق أو في أي مكان آخر يجري التوافق عليه»، مشترطاً ضمان «حضور النصاب القانوني للانعقاد، ومنح الثقة في الحكومة الجديدة». يذكر أنه في حال عدم قدرة المجلس على منح الثقة، فسيعود الأمر في ذلك إلى ملتقى الحوار الليبي وأعضائه الـ75.

ودعا التجمع إلى «فتح المجال أمام حضور مراقبين محليين من مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالشأن السياسي، وذلك من أجل ضمان سلامة انعقاد وسير الجلسة، وعدم التلاعب بقراراتها». وشدّد التجمع على أن الأولوية «اعتماد حكومة موحدة تبسط سلطتها على كامل التراب الليبي، وتنال شريعتها من السلطة التشريعية الدستورية في البلاد، وتوحد المؤسسات، وتمهد الطريق نحو الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها المقرر (ديسمبر/كانون الأول المقبل)».

ولم يتحدد بعد موقف بقية النواب حيال الاستجابة لدعوة صالح، خصوصاً معارضيه الذين عقدوا جلسات في صبراتة وفي غدامس بهدف انتخاب رئاسة جديدة لـ«النواب». وكان صالح قد حدّد يوم الثامن من شهر مارس/ آذار الحالي، موعداً لعقد جلسة في سرت أو طبرق للتصويت على منح الثقة لحكومة الدبيبة. وبعدما طالب اللجنة العسكرية المشتركة (المؤلفة من وفدين للوفاق وميليشيات خليفة حفتر)، بالرد على طلبه بشأن تأمين سرت لاحتضان الجلسة، أكد رئيس وفد حكومة الوفاق في اللجنة، اللواء أحمد أبو شحمة، أن اللجنة «لا تملك القوة اللازمة لحماية انعقاد مجلس النواب في سرت». وكان الدبيبة قد أعلن الخميس الماضي تسليمه رئاسة مجلس النواب «هكيل» الحكومة الجديدة، ومعايير اختياره لوزرائها، مؤكداً استعداده لتقديم تشكيلته إن طلبها المجلس.

أعلن تجمّع الوسط النيابي عزمه على تلبية دعوة عقيلة صالح

وفي هذا السياق، أعلن السفير الألماني في ليبيا أولينغر أوفيتشا، أنه التقى أمس عقيلة صالح في منطقة القبّة، لمناقشة «الاستعدادات لعقد جلسة التصويت على منح الثقة للحكومة المكلفة». وشدّد أوفيتشا، عبر «تويتر»، على أن جلسة النواب لمنح الثقة للحكومة «فرصة هائلة لإعادة توحيد البرلمان كهيئة تشريعية فعالة». لكن تشكيلة الدبيبة، التي لم يفرج عنها بعد، لا تزال تواجه العراقيل، ومنها محاولات الضغط عليه، ولا سيما في ما يتعلق بوزارة الدفاع. هذا الأمر أثارته التصريحات الأخيرة لمدير إدارة التوجيه المعنوي في قيادة مليشيات حفتر، خالد المحجوب، بشأن رفض هذه القيادة التسليم «إلا لرئيس منتخب»، ما يعمّق الأسئلة عن قدرة السلطة الجديدة على حلحلة الملف العسكري الشائك. وقال المحجوب، لوكالة «نوفا» الإيطالية، يوم الجمعة الماضي، إن حفتر «لن يسلّم قيادة الجيش إلا لرئيس منتخب ديمقراطياً من قبل الشعب الليبي». وخلافاً للمهام التي حدّدها رئيس المجلس الرئاسي المنتخب من ملتقى الحوار، محمد المنفي، للسلطة الجديدة بالعمل على الملفات العسكرية والاقتصادية والسياسية، قال المحجوب إن «مهمة الحكومة الجديدة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في البلاد»، مؤكداً ضرورة بقاء مليشيات حفتر في سرت والجفرة، معللاً ذلك بـ«وجود قوات أجنبية في ليبيا ومرتزقة تجليهم تركيا وسلاح خارج سلطة الدولة»، رغم ما تضمه مليشيات حفتر نفسها من مرتزقة أجانب.

لكن الباحث السياسي الليبي ياسين العريبي، أكد لـ«العربي الجديد»، أن تصريحات المحجوب لا تتضمّن «أي خطورة على مسار عمل السلطة الجديدة». ورأى العريبي أن هذه التصريحات «جاءت فيما تعمل حكومة الدبيبة على بناء تشكيلتها الوزارية، معرباً عن اعتقاده أن «الأمر له علاقة باسم وزير الدفاع ووزارات أخرى على صلة بالوضع الأمني».

سلّم الدبيبة رئاسة المجلس «هيكل» حكومته (محمود تركية/فرانس برس)

تقرير

الحدود السورية العراقية

معابر غير شرعية تتحوّل أبواباً مفتوحة للتهريب

تحوّلت الحدود العراقية ـ السورية بالكامل إلى سلسلة من المعابر غير الشرعية التي تسيطر عليها فصائل ومليشيات عدة، من الشمال إلى الجنوب، في مقابل غياب سلطة النظام السوري عليها

امين العاصي

لا يملك النظام السوري أي سلطة فعلية على الحدود السورية العراقية، الممتدة بطول 600 كيلومتر تقريباً، في ظلّ وقوعها تحت سيطرة عدة أطراف دشّنت معابر غير نظامية، تُستخدم من قبل مليشيات تابعة للحرس الثوري الإيراني لإدخال عناصر وأسلحة، في مقابل استخدام المعابر الواقعة ضمن الحدود الإدارية لمحافظة الحسكة لتهريب السلع والبشر. ودفعت الغارة الأميركية الأخيرة على مواقع تابعة لفصائل «الحشد الشعبي» العراقي في البوكمال داخل الأراضي السورية منذ أيام، والحدود السورية العراقية وما يجري عبرها، إلى واجهة الحدث. وأظهرت الغارات أن نظام بشار الأسد فقد السيطرة بشكل كامل على الحدود الطويلة التي تبدأ من المثلث الحدودي بين سورية والأردن والعراق جنوباً، وتنتهي عند المثلث الحدودي بين سورية والعراق وتركيا.

وتتعدّد الفصائل المسيطرة على الحدود، فـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) تسيطر على كامل الشريط الحدودي مع العراق ضمن منطقة شرقي نهر الفرات، والممتد من عين ديوار شمالاً إلى نهر الفرات في ريف دير الزور الشرقي جنوباً. في المقابل، تسيطر فصائل تابعة للحرس الثوري، ومنها «الحشد الشعبي» العراقي على الشريط الحدودي جنوبي نهر الفرات، والذي يتبع إدارياً لمحافظة دير الزور. أما التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وفصائل سورية معارضة يدعمها، فيسيطر على جانب من الحدود من منطقة التنف في ريف حمص الشرقي وصولاً إلى الحدود الأردنية.

ولا يغيب تنظيم «داعش» عن المشهد، مع تأكيد مصادر مطلعة أن التنظيم لا يزال يفرض سيطرته، خصوصاً في الليل، على جانب من الحدود السورية العراقية، في المنطقة الواقعة بين سيطرة المليشيات الموالية لإيران وبين قاعدة التنف التابعة للتحالف خارج نطاق منطقة الـ55 كيلو. وهي المساحة التي وضعها التحالف كمنطقة حماية للقاعدة يُمنع دخول أي قوات غير حليفة إليها.

وقبيل الثورة السورية التي انطلقت في ربيع عام 2011، كانت تربط سورية والعراق 3 معابر رئيسية، هي معبر التنف في ريف حمص الشرقي، والذي يقابله من الجانب العراقي معبر الوليد، ومعبر البوكمال في ريف دير الزور الشرقي، ويقابله من الطرف العراقي معبر القائم، ومعبر اليعربية في ريف الحسكة أقصى الشمال الشرقي من سورية، ويقابله من الجانب العراقي معبر ربيعة المفضي إلى شمال العراق وإقليم كردستان. وتوقّف العمل تماماً عبر معبر التنف، الذي تبادلت أطراف الصراع السيطرة عليه حتى استقرت في مبانيه قوات التحالف الدولي في عام 2014 وأقامت قاعدة عسكرية كبرى في إطار الحرب ضد تنظيم «داعش» في سورية والعراق.

وتوقف العمل لمدة خمس سنوات في معبر البوكمال منذ عام 2012 عندما سيطرت عليه فصائل تابعة للجيش السوري الحر قبل سقوطها أمام تنظيم «داعش» في عام 2014. وعاود النظام افتتاح معبر البوكمال أمام حركة عبور المبضائع والأشخاص في سبتمبر/ أيلول 2019 عقب انتزاع السيطرة على المنطقة من «داعش»، الذي كان قد أزال الحدود الجغرافية بين سورية والعراق تماماً طيلة سنوات وجوده في البلدين.

فقد النظام السوري السيطرة على الحدود بين العراق وسورية

تسيطر المليشيات المحسوبة على الإيرانيين على جزء من الحدود

وأكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن سيطرة النظام على المعبر «شكلية»، مضيفة أن «السيطرة الفعلية هي لمليشيات الحرس الثوري الإيراني». وأشارت المصادر إلى أن المليشيات الإيرانية لم تلتزم في الربع الأول من العام الماضي بقرار حكومة النظام بإغلاق المعابر للحد من انتشار فيروس كورونا، موضحة أن حافلات تنقل زائرين إيرانيين إلى مراقد دينية في سورية، ظلت تدخل من العراق إلى سورية على الرغم من قرار حكومة النظام. وتحدثت المصادر عن تحكم المليشيات الإيرانية «بالحدود السورية العراقية ضمن الحدود الإدارية لمحافظة دير الزور جنوبي نهر الفرات»، مضيفة: «يضع الحرس الثوري كل ثقله العسكري لحماية هذه المنطقة، كونها محطة رئيسية على طريق بري يربط إيران بالبحر المتوسط عبر العراق وسورية ولبنان». وبات من المعروف أن الحرس الثوري زرع في الشرق السوري عشرات المليشيات، والتي على الرغم من تعرضها للقصف الجوي من قبل طيران التحالف الدولي، لا تزال تحافظ على مواقعها هناك.

ولا يعتمد الجانب الإيراني على معبر البوكمال فقط، وفق مدير مركز «الشرق نيوز» فراس علاوي، كاشفاً في حديث مع «العربي الجديد» أن المليشيات الإيرانية «تتخذ المنافذ الحدودية النظامية وغير النظامية لتهريب الأسلحة والأفراد والمخدرات». وأشار علاوي المتحدر من الشرق السوري إلى امتلاك تنظيم «داعش» معابر تهريب من سورية إلى العراق.

وفي السياق، لا يزال معبر اليعربية الواقع في ريف الحسكة في الشمال الشرقي من سورية مغلقاً من الناحية الرسمية منذ سنوات، غير أن مصادر محلية تشير إلى أن التحالف الدولي يستخدم هذا المعبر لإدخال القوافل العسكرية من العراق إلى قواعده في منطقة شرقي نهر الفرات، وتشير إلى سيطرة مجموعات عشائرية على جانب من الشريط الحدودي بين سورية والعراق ضمن الحدود الإدارية لمحافظة الحسكة.

من جهتها، تعتمد «الإدارة الذاتية» في الشمال الشرقي من سورية على معبر سيمالكا غير النظامي بين سورية والعراق. ويقع المعبر بالقرب من بلدة عين ديوار في المثلث الحدودي السوري العراقي التركي، وافتتح عام 2012 في بدايات انكفاء النظام السوري عن أغلب المناطق السورية. والمعبر هو عبارة عن جسر حديدي يمر فوق نهر دجلة الذي يمر داخل الأراضي السورية لعدة كيلومترات. ويُستخدم لعبور الأشخاص من سورية إلى إقليم كردستان وبالعكس، إضافة إلى عبور البضائع. وتكشف مصادر في «العربي الجديد» أنه «منظم لجهتي الضرائب وبيانات الأفراد»، مشيرة إلى أنه تحت السيطرة الكردية سواء في سورية أو العراق. وتلفت إلى أن الوفود الرسمية التي تأتي إلى الشمال الشرقي من سورية عبر إقليم كردستان العراق تستخدم هذا المعبر في التنقل بين البلدين.

شرق غرب

متظاهرو الناصرية يمهلون الكاظمي 72 ساعة

أمهل متظاهرو مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار، جنوبي العراق، أمس الأحد، حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، 72 ساعة لفسح المجال للجان المرسلة من قبل الحكومة للتحقيق في أحداث العنف التي رافقت تظاهرات الأسبوع الماضي، وسقط فيها 10 قتلى و200 جريح. وأكد المتظاهرون ضرورة كشف السلطات عن الجهة التي أمرت بقتل المتظاهرين، والتحقيق مع الضباط والأفراد الذين أطلقوا النار على المحتجين، وإقالة قائد شرطة ذي قار، وتكليف محافظ مدني مستقل ومهني ونزيه من أبناء المحافظة.

(العربي الجديد)

مقتل عناصر أمنية في تفجير بالأنبار

أعلنت مصادر أمنية عراقية سقوط قتلى وجرحى من الجيش و«الحشد العشائري»، أمس الأحد، بتفجير سيارة مفخخة في قرية المدهمة في ضواحي مدينة حديثة، غربي محافظة الأنبار، غربي البلاد. ونقلت وكالات أنباء عراقية محلية، عن مصادر أمنية، أن «السيارة انفجرت في أثناء محاولة تفكيكها، ما أدى إلى مقتل جنديين و4 عناصر من الحشد، وإصابة 3 آخرين».

(العربي الجديد)

هبوط اضطراري لمروحية روسية في الحسكة

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأحد، أن طائرة مروحية من نوع «مي 35» هبطت اضطرارياً بسبب مشاكل فنية في أثناء تحليقها، في محافظة الحسكة شمال شرقي سورية. وذكرت الوزارة أن «ليس هناك خطر على حياة أي من الطيارين»، بينما أكدت مصادر إعلامية مقتل قبطان المروحية.

(رويترز)

مقابلة

إجراها
أنور الخطيب

يتطرق المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة «طالبان» محمد نعيم، في حوار مع «العربي الجديد»، إلى مختلف التطورات على الساحة الأفغانية، ولا سيما المفاوضات التي تجري في الدوحة مع الحكومة

محمد نعيم

لا نتوقع نقض اتفاق الدوحة للسلام في أفغانستان

من يستهدف المدنيين هم المرتبطون بإدارة كابول

لا نريد وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار بل حلاً نهائياً للمشكلة

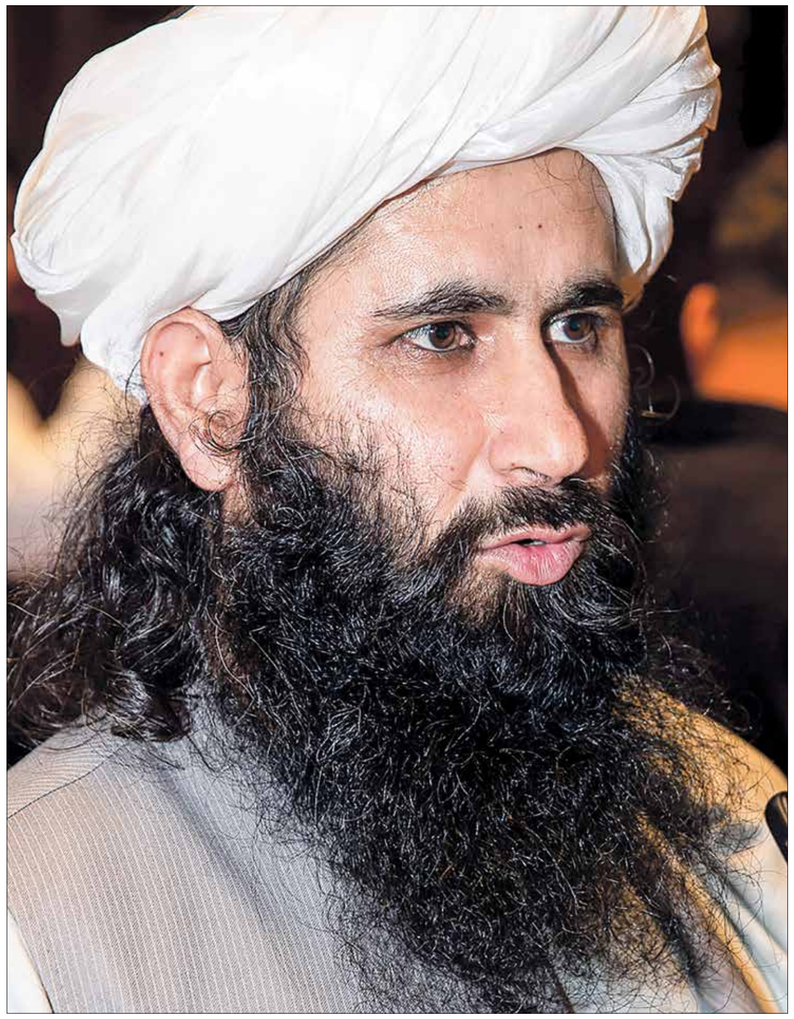

■ لماذا غادرتم مفاوضات السلام التي توقفت مع الوفد الحكومي، ولماذا عدتم إليها؟

المفاوضات لم تتوقف ولم يُعلن عن توقفها، ولا داعي للقول إننا عدنا، المفاوضات مستمرة، وكان هناك تواصل بيننا وبين الوفد المقابل، وأحيانا إن دعت الحاجة كنا نجتمع معاً. في الأسبوع قبل الماضي كان عندنا اجتماع، وقدنا غادر في زيارات إلى روسيا وإيران برئاسة رئيس المكتب السياسي الملا برادر، وكان يفترض عودتهم بسرعة، إلا أن وضعهم في الحجر الصحي، بسبب فيروس كورونا، كان سبب التأخير، وتسبّب بالتالي في تأخير المفاوضات قليلاً.

■ أربعة أسابيع أو أكثر وأنتم تتفاوضون مع الطرف الحكومي حول جدول الأعمال، ما الذي يحول حتى الآن دون الاتفاق على الجدول لكي تنطلق المفاوضات؟

مفاوضات الجولة الثانية انطلقت في 5 يناير/كانون الثاني الماضي، والمواضيع التي نناقشها ليست سهلة، نحتاج إلى وقت لترتيبها والاتفاق عليها.

■ هل توصلتم إلى أي نقاط التقاء، مع الوفد الحكومي يمكن الحديث عنها؟

إذا كان السؤال عن «أطر العمل»، فقد انتهينا منها في الجولة الأولى، أما الجولة الثانية، فكما أخبرتك، هي لترتيب مواضيع الأجندة، أي المواضيع التي تُطرح من قبلنا ومن قبلهم، وما هي الأولويات، والبحث جارٍ حول هذه الأمور.

■ اجتمع الوفدان قبل أيام قليلة. ما هي القضايا التي نوقشت ومتى تُعقد الجلسة المقبلة؟

كان هناك اجتماع حضره رؤساء الوفدين، وجرى خلاله بحث كيفية عقد الاجتماعات المقبلة، واتفق الجانبان على استمرار الجلسات، والبحث في مواضيع الأجندة وأي المواضيع تُبحث أولاً، وهذه الأمور تأخذ وقتاً، وليس أمراً سهلاً أن نخرج بنتائج في كل جلسة، ولكننا نريد الوصول إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

■ ما هي القضايا التي تُبحث في موضوع الأجندة.

بشكل عام هذه هي مواضيع الأجندات بالفعل، وما يجري التفاوض بشأنه هو كيف تبحث وأيهما أولاً. هناك مواضيع وقضايا أخرى وهذه أمثلة، وكل ما يتعلق بحل النزاع وحل هذه المشكلة نبحثه على الطاولة، الجلسات قائمة بشكل منتظم، واتفقنا أن تستمر الجلسات بشكل منظم وستستمر.

■ يركز الوفد الحكومي في موضوع الأجندة على وقف إطلاق النار والعنف، ما الذي يمنع حركة «طالبان» من أن توافق على هدنة مثلاً أو توافق على وضع هذا المطلب على الأجندة؟

الحرب لأسف أُرغمت علينا وهذا واضح للجميع. نحن نريد إنهاء الحرب، وهو أمر ليس سهلاً، عندما خضنا المفاوضات مع الأميركيين استغرقت سنة ونصف، وكانت الحرب قائمة مع القوات الأجنبية، وتوصلنا في النهاية إلى الاتفاق. نحن نريد أن ننهي هذه الحرب، لكن هذا يأخذ وقتاً، ونحن أول من تضرر من هذه الحرب، نريد أن نمتلك الطريق الذي يمكننا في النهاية من الوصول إلى نتيجة.

■ هل يمكن أن تعلنوا هدنة ووقفاً لإطلاق النار هل وقف إطلاق النار وشكل النظام السياسي والحكومة المقبلة، منها؟

لا نريد وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار بل حلاً نهائياً للمشكلة.

■ درس محمد نعيم العلوم الدينية وحفظ القرآن في مديرية تشك الأفغانية، ثم هاجر الى باكستان والتحق بالمعهد العالي لإعداد الدعاة في مدينة بشاور.

■ درس الماجستير في الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد، كما حاز على شهادة الدكتوراه من الجامعة نفسها في الأدب العربي، عمل مدرساً في مدارس مختلفة في باكستان.

■ يشغل حالياً منصب المتحدث باسم المكتب السياسي لـ«طالبان» في الدوحة وعضو هيئة التفاوض مع الحكومة الأفغانية.

سيرة

■ هل تعتقدون أن الوفد الحكومي جاد في إعطاء دفعة للمفاوضات في الدوحة؟

نحن نريد حل المشكلة بشكل أساسي، لا نريد أن يكون هناك وقف مؤقت لإطلاق النار ليوم أو لمدة قصيرة، نحن نريد الاتفاق على حل نهائي لهذه المشكلة.

■ هناك تصاعد كبير في العنف في أفغانستان في المرحلة الأخيرة. من هو المسؤول عن التصعيد الذي يذهب ضحيته المدنيون؟

قتل المدنيين والإضرار بهم يحصل منذ 20 سنة، وعندما جاء الاحتلال الأميركي إلى بلادنا لم تكن هناك أصوات تقول إن هناك مدنيين يُقتلون، والآن عندما باتت الحرب على وشك الانتهاء، لماذا ترتفع الأصوات التي تقول إن هناك أبرياء ومدنيين يُقتلون؟ النقطة الأخرى أننا توصلنا إلى اتفاق مع الولايات المتحدة، وأصبح هناك خفض ملفت للنظر في عملياتنا، وتوقفت هجماتنا، بل كانت لدينا خطط لعمليات في مختلف الولايات، على مراكز الاستخبارات، والمواقع العسكرية في الولايات وكانت عندنا خطة لإسقاط ولايات عدة واوقفناها، كما اوقفنا «العمليات الاستشهادية»، فإذا لم يكن هذا خفضاً، فكيف يكون الخفض؟ من جهتنا قمنا بواجبنا، أما الجهة الأخرى بما فيها أميركا وحلفاؤها وإدارة كابول، فلم يتوقفوا عن القصف والهجمات الليلية وقصف الطائرات بلا طيار، وهذه الهجمات مستمرة وبشكل دائم ولم يلتزموا بالخفض وبالاتفاق، ولا ادري سبب اتهاماتهم وقولهم إننا لم نلتزم بالخفض، لا أدري ماذا يقصدون بذلك.

أما بالنسبة لاستهداف المدنيين، فللأسف من يُستهدَفون هم أساتذة في الجامعات وأئمة المساجد، ومن ينتقدون إدارة كابول، ومن يقوم بهذه العمليات هم المرتبطون بإدارة كابول، وهم قلقون من اتفاقنا مع الولايات المتحدة الأميركية، فالاتفاق ليس في صالحهم ويريدون أن يعرقلوا العملية ويخلق المشاكل، على الرغم من أن الحفاظ على الأمن مسؤوليتهم. الهدف من استهداف المدنيين توجيه رسالة للقوات الأجنبية أنكم إذا انسحبتم ستحصل المشاكل، فهدفهم البقاء في الحكم، وهم مرتبطون بالاحتلال، ومصالحهم الشخصية مرتبطة بالقوات الأجنبية والاحتلال، فإذا انتهى الاحتلال ستكون مصالحهم في خطر، ومن ثمّ المسؤولون الكبار في إدارة كابول يطالبون بعدم انسحاب القوات الأميركية.

■ أنت تتهم الحكومة في كابول بالمسؤولية عن التصعيد واستهداف المدنيين في أفغانستان؟

هذا وارد، هناك نقطة ملفتة للنظر، لماذا استهداف المدنيين في كابول فقط؟ كابول مشهورة وإذا حصلت مشكلة فيها سيسمع العالم كله بها، واكرر أن غالبية من استُهدفوا ويُستهدفون هم ممن ينتقدون إدارة كابول ويرفضون الاحتلال وبقاء القوات الأجنبية في البلاد.

■ في حال لم تنسحب القوات الأميركية والغربية في شهر مايو/أيار المقبل، ما هو مصير اتفاق الدوحة الذي وقّعتموه مع واشنطن؟

لا نتوقع نقض اتفاق الدوحة للسلام في أفغانستان، الذي جاء نتيجة مفاوضات عسيرة، وجهود كبيرة استغرقت أكثر من عام ونصف. إنهاء الحرب لصالح الجميع، والاتفاق وسيلة لإنهائها، والولايات المتحدة وقّعت على هذا الاتفاق الذي أيّده مجلس الأمن ودول الجوار، بل ومختلف دول العالم، والمشكلة ستكون مع من ينقض الاتفاق، نحن ندافع عن بلادنا واستقلالنا، وحقوقنا وحريتنا، وعن مبادئنا، وسندافع عن حريتنا وبلدنا دائماً.

■ هل نفهم من ذلك أنكم ستعودون إلى الحرب والقتال وشن هجمات على القوات الأميركية والغربية في أفغانستان في حال لم تنسحب هذه القوات؟

نحن لا نقتل، نحن ندافع عن أرضنا، عن حريتنا وحقوقنا، وهذا حق لكل إنسان وحق لكل شعب أرضه محتلة، نحن ندافع عن أرضنا وعقيدتنا ومبادئنا.

■ قلتم سابقاً إنكم تقبلون أن تراجع الإدارة الأميركية الاتفاق على قاعدة أن تفهم ما جرى، هل تقبلون أي تعديلات جديدة على اتفاق الدوحة؟ قلنا إذا كان الهدف المراجعة لفهم ما جرى، فهذا شأنهم، المراجعة أمر يتعلق بهم.

■ إذاً أنتم لا تقبلون أي تعديل على الاتفاق؟

ما اتفقنا عليه وأيده الجميع والعالم، لا بد من الالتزام به، أما نقض الاتفاق، فأمر غير مقبول، ولا بد من الالتزام بهذا الاتفاق.

دعوة لإطلاق السجناء

أعلنت «طالبان» التزامها بتنفيذ بنود اتفاق الدوحة كافة، مؤكدة ان اي محاولة للبحث عن بديل عنه سيؤدي الى فشل جهود السلام. وفي بيان اصدرته امس الاحد بمناسبة مرور عام على توقيع الاتفاق بينها وبين واشنطن، حثت الحركة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها بنود الاتفاق الذي قالت انه «الوسيلة العملية لتحقيق السلام». وجددت مطالبتها بالافراج عما تبقى من سجنائها وحذف اسمائهم من القائمة السوداء للامم المتحدة.

متابعة

المعارضة الروسية: نافالني سيخضع للعمل القسري

أعلنت «لجنة المراقبة العامة» الحكومية في روسيا، أمس الأحد، أنّ المعارض أليكسي نافالني وصل إلى منطقة تبعد 200 كيلومتر شرقي العاصمة موسكو، بغية نقله لاحقاً إلى مؤسسة عقابية لقضاء عقوبته. وذكر بيان للجنة أن «نافالني وصل إلى مؤسسة السجون الروسية في منطقة فلاديمير لتنفيذ عقوبته»، موضحة أنّه سيخضع أولاً للحجر الصحي قبل نقله إلى إحدى المؤسسات العقابية في المنطقة. وبحسب وسائل الإعلام، فإن هذه المؤسسة العقابية من نوع «النظام العادي»، أي أن ظروف الاحتجاز أقل قسوة وتتسع لنحو 800 سجين. وأكد رئيس إدارة السجون الروسية الكسندر كالاشنيكوف ذلك يوم الجمعة الماضي، بقوله إن نافالني «نُقل إلى حيث ينبغي أن يكون بناء على قرار المحكمة»، وأن هذه المؤسسة «لا تشكل خطراً على حياته أو صحته». وأضاف أن المعارض «سينفذ عقوبته في ظل ظروف طبيعية تماماً»، مشيراً إلى أنه «في حال أراد نافالني، يمكنه المشاركة في نشاطات الإنتاج». وأعلن فريق الدفاع عن نافالني، يوم الخميس الماضي، أنه نُقل من سجن في موسكو إلى مكان غير محدد، هو على الأرجح معسكر للعمل القسري. كما ذكر ليونيد فولكوف، الصديق المقرّب لنافالني، على مواقع التواصل الاجتماعي، أنه لم يتم إبلاغ أسرة نافالني ولا محاميه رسمياً بمكان وجوده. ويتم تنفيذ معظم العقوبات بالسجن في روسيا في هذه المؤسسات الموروثة من الحقبة السوفييتية (1917 . 1991) والتي يقع بعضها في أماكن نائية. مع العلم أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أمرت روسيا الأسبوع الماضي بإطلاق سراح نافالني، مشيرة إلى أن حياته معرّضة للخطر في السجن، لكن موسكو رفضت الدعوة. وكانت منظمة العفو الدولية قد أثارت استياءً عارماً هذا الأسبوع بتراجعها عن تصنيفها نافالني «سجين رأي»، مستندة في موقفها هذا إلى تصريحات سابقة له اعتبرت الهيئة الحقوقية أنها ترقى إلى مصاف «خطاب الكراهية». وكان المعارض الروسي قد خسر في 20 فبراير/شباط الماضي استئنافاً قدمه طعناً على حكم بسجنه أكثر من ثلاث سنوات، يقول إن له دوافع سياسية، بسبب نشره شريطاً على موقعه على «يوتيوب» عن امتلاك بوتين قصراً كبيراً على شواطئ البحر الأسود.

وأيّدت محكمة استئناف موسكو الحكم الصادر بحق نافالني بالسجن بتهمة انتهاك شروط المراقبة القضائية. لكن المحكمة قضت بتقليل مدة الحكم. وكان الحكم الأصلي يقضي بسجن نافالني ثلاث سنوات وستة أشهر. ومع احتساب الوقت الذي قضاه رهن الاحتجاز في المنزل، فإن الفترة ستصل إلى حوالي سنتين وثمانية أشهر. كما دانت محكمة روسية أخرى نافالني بتهمة «التشهير» بالمقاتل السابق في الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945) إيفغنات أرتيمينكو. وطلبت النيابة العامة فرض غرامة على نافالني قدرها 950 ألف روبل (10600 يورو تقريباً)، على أن يحول حكم بالسجن مع وقف التنفيذ في حق المعارض إلى حكم نافذ.

وأمضى نافالني أشهراً وهو يتعافى في ألمانيا بعد تعرّضه لعملية تسميم باستخدام غاز «نوفيتشوك» للأعصاب، أدى إلى شعوره بالإعياء بينما كان في رحلة جوية في تومسك . سيبيريا في 20 أغسطس/آب الماضي. وأدى تسممه إلى نشوب أزمة جديدة بين روسيا والغرب، خصوصاً أوروبا التي دعت للتحقيق بمحاولة التسميم، فضلاً عن فرضها عقوبات على موسكو بسبب اعتقالها نافالني. ولم يتردد الرجل من العودة إلى بلاده في 17 يناير/كانون الثاني الماضي، متحدياً الرئيس فلاديمير بوتين، لكنه اعتُقل فور نزوله إلى أرض المطار.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

تقرير

الهم المعتقلون بالأمر والتخريب (أنتونين كوان/Getty)

هونغ كونغ: اعتقالات بالجملة لأنصار الديمقراطية

في تحرك هو الأوسع منذ أن عزّزت الصين قبضتها على هونغ كونغ بموجب قانون الأمن القومي المثير للجدل، اعتقلت السلطات، في المدينة التي تتمتع بشبه حكم ذاتي، والموالية لبكين، أمس الأحد، عشرات المعارضين لها ولبكين، ومن المطالبين منذ سنوات بالديمقراطية، والناشطين المعارضين للقبضة الصينية. وكانت سلطات هونغ كونغ قد اعتقلت عدداً كبيراً من هؤلاء، في وقت سابقٍ خلال العام الحالي، ثم أفرجت عنهم. لكن الاعتقالات الجديدة، بعد استدعاء المطلوبين للشرطة، وبعد المحاكمات التي ستجري اليوم الاثنين، بحسب الإعلام الرسمي، تشي بأن عدداً كبيراً من رموز الديمقراطية في هونغ كونغ سيقبعون في السجن فترة طويلة، وذلك فضلاً عن عدد منهم أصبح في المنفى، ما يسهل الأجندة الصينية في المدينة، عبر إبعاد الأصوات المناوئة لها، والسيطرة التامة على المؤسسات الرسمية. واعتقلت شرطة هونغ كونغ، أمس الأحد، عشرات المعارضين، متهمة إياهم بـ«التخريب»، في أوسع استخدام حتى الآن لقانون الأمن القومي الجديد في بكين ضد الحركة المطالبة بالديمقراطية في هذه المستعمرة البريطانية السابقة. وقالت الشرطة، أمس، إن 47 اتهموا بـ«التآمر لارتكاب عمل تخريبي»، إحدى الجرائم التي يشملها قانون الأمن القومي الذي فرضته بكين على هونغ كونغ العام الماضي، رداً على الاحتجاجات التي هزّت المدينة لأشهر في عام 2019.

ويمثل المتهمون طيفاً واسعاً جداً من المعارضة المحلية، من نواب سابقين مثل جيمس تو وكودبا مو، وأكاديميين ومحامين ومتخصصين اجتماعيين والعديد من الناشطين الشباب. ومن بين المعتقلين أيضاً، النائب السابق إيدي تشو، الذي أكد منشور على حسابه على «تويتر»، أنه متهم بالتآمر لارتكاب أعمال تخريب، وأن الكفالة رفضت. كما تم توجيه الاتهام إلى مرشحة أخرى في الانتخابات التمهيدية، وهي ويني يو، التي ستمثل أمام المحكمة اليوم، وفقاً لمنشور ورد على صفحتها على «فيسبوك». وذكرت الشرطة في بيانها أمس، أن من بين المتهمين 39 رجلاً، وثماني نساء، تتراوح أعمارهم بين 23 و64 عاماً. وكان قد تم بالفعل اعتقال نواب سابقين ومدافعين عن الديمقراطية في هونغ كونغ، بلغ عددهم 55 شخصاً، في إطار عملية واسعة للشرطة في يناير/كانون الثاني الماضي، لكن أطلق سراحهم لاحقاً. وقالت الشرطة في بيانها أمس، إنه تم اعتقالهم مرة أخرى وسيمثلون أمام المحكمة اليوم الإثنين.

وتقول سلطات المدينة، الموالية لبكين، إن المتهمين انتهكوا قانون الأمن القومي الجديد، لمشاركتهم في الانتخابات التمهيدية غير الرسمية للهيئة التشريعية شبه المستقلة للإقليم الصيني العام الماضي. وكان المعسكر المؤيد للديمقراطية في المدينة قد أجرى الانتخابات التمهيدية لتحديد أفضل المرشحين للفوز بأغلبية في المجلس التشريعي، وكان لديه خطط للتصويت على مشاريع القوانين الرئيسية التي ستجر في النهاية رئيسة السلطة التنفيذية في هونغ كونغ، كاري لام، على الاستقالة. لكن السلطات اعتبرت أن مشاركة النشطاء في الانتخابات، هي جزء من خطة لشلّ السلطة التشريعية في المدينة وتقويض سلطة الدولة. وبدأت الصين العام الماضي تحركات لتعزيز قبضتها على هونغ كونغ، التي عادت إليها في عام 1997، لكنها ظلت تتمتع بشبه حكم ذاتي نظرياً. وتجسد ذلك بشكل واضح في القانون الجديد الذي تم فرضه في نهاية يونيو/حزيران 2020 ووقعه الرئيس الصيني شي جين بينغ، من دون مناقشته في المجلس التشريعي لهونغ كونغ ويتناول قانون الأمن القومي، أربعة أنواع من الجرائم هي التخريب والانفصال والإرهاب والتواطؤ مع قوى أجنبية، ويعاقب عليها بالسجن مدى الحياة.

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)

شرق غرب

إثيوبيا: إدانة أميركية لـ«فظائع تيغراي»

دان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، مساء أول من أمس السبت، الفظائع التي يجري الحديث عنها في إقليم تيغراي في إثيوبيا، بحسب قوله. داعياً الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين إلى المساعدة في معالجة الأزمة في المنطقة المنكوبة. وجاءت تصريحاته غداة نشر منظمة العفو الدولية تقريراً يفيد بأن جنوداً إريتريين يقاتلون في تيغراي قتلوا مئات الأشخاص في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، معتبرة أن ذلك يمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية.

(فرانس برس)

اليونان: شعارات تضامنية مع سجين يساري

كتب مجهولون، مساء أول من أمس السبت، في خانيا في جزيرة كريت اليونانية، شعارات تضامنية مع السجين اليساري الراديكالي ديمتريس كوفوديناس (الصورة)، على السور الخارجي لمنزل عائلة رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس. كما رُشقت مقار حزبه «الديمقراطية الجديدة» ومكتب نائب للحزب في المدينة نفسها بدهان أحمر. ودان الحزب هذه الكتابات ووصفها بـ«الاستفزاز»، بدوره، يمضي كوفودينياس (63 عاماً) مسؤول عمليات مجموعة «17 نوفمبر» اليسارية الراديكالية التي تم تفكيكها في 2002، عقوبة بالسجن لمدة 18 عاماً ونصف العام، بتهمة قتل 11 شخصاً.

(فرانس برس)

الصومال: تفجيران في العاصمة

نجا رئيس ناحية ياقشيد، التابعة للعاصمة الصومالية مقديشو، أحمد عبد الله، أمس الأحد، من محاولة اغتيال، جرت عبر تفجير لغم أرضي استهدف سيارته شرقي العاصمة، وفق مصدر أمني. وأضاف المصدر أن التفجير وقع عقب مرور السيارة مباشرة ولم يتسبب في أي خسائر مادية أو بشرية. كما قُتل جنديان وأصيب آخرون بانفجار مماثل أثناء مرور سيارة عسكرية تابعة لقوات مصلحة السجون في العاصمة. ولم تتبن أي جهة التفجيرين.

(الأناضول)

عشرات الجرحى في احتجاجات بنغلادش

أصيب عشرات المتظاهرين بجروح، أمس الأحد، في العاصمة البنغالية دكا، بعدما أطلقت الشرطة الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع على تأشطين من المعارضة، في اليوم الثالث

من الاحتجاجات التي تلت وفاة الكاتب المعارض مشتاق أحمد في السجن. وتحوّلت الساحة أمام نادي «الصحافة الوطني»، في دكا، إلى ساحة معركة، مع تعرّض الشرطة للمتظاهرين بالهراوات لتفريقهم.

(فرانس برس)

مقتل 10 أشخاص شرقي الكونغو الديمقراطية

قُتل عشرة مدنيين، مساء السبت .الأحد، في هجومين نُسبا إلى «القوات الديمقراطية المتحالفة» شرقي الكونغو الديمقراطية. وقال المتحدث باسم الجيش في إقليم ايتوري جول نغونغو: «قتل ثمانية مدنيين في قرية بويو، هنا في ايتوري، ومدنيان اثنان آخران في كايناما» (شمال شرق).

(فرانس برس)

الحدث

انقلابيو ميانمار ينفذون وعيدهم: عشرات القتلى والجرحى

سقط 18 قتيلاً على الأقلّ برصاص القوى الأمنية والجيش في ميانمار، أمس الأحد، في أعنف أيام حكم الانقلاب منذ وقوعه في 1 فبراير/شباط الماضي

متظاهرون يفرّون من رصاص القوى الأمنية في رانغون (فرانس برس)

بدأ مسار الانقلاب العسكري في ميانمار يتخذ منحى أكثر دموية مع بدء استخدام الجيش الرصاص الحيّ بكثافة لقمع الاحتجاجات ضده، أمس الأحد، في ردّ على كل الضغوط الداخلية والخارجية للتراجع عن الانقلاب. وبعد شهر تقريباً على الانقلاب الذي أطاح السلطة المدنية في 1 فبراير/شباط الماضي، قتلت قوات الأمن 18 شخصاً أمس على الأقل أمس، بعد أسابيع من استخدام عناصر الشرطة والجيش الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين.

في مدينة داوي الساحلية، قُتل عدد من الأشخاص وجُرح أكثر من 20 آخرين، بعدما تدخلت قوات الأمن لفض الاحتجاجات. وقال المسعف بياي زاو هين لوكالة «فرانس برس» إن الضحايا «قُتلوا بالرصاص الحي»، فيما أصيب الجرحى بالرصاص المطاطي. وذكر سائق سيارة إسعاف في بلدة باغو، أنه نقل جثتي مراهقين قُتلا بالرصاص إلى مشرحة مستشفى باغو الرئيسي. وبدت عناصر الشرطة في رانغون تفريق تجمع في منطقة بوسط المدينة قبل دقائق من بدء الاحتجاج المقرر، وقُتل شاب يبلغ من العمر 23 عاماً برصاصة شرقي المدينة. كما سقط عدد من القتلى في أنحاء أخرى من البلاد.

وفي أنحاء أخرى من رانغون، احتمى المتظاهرون خلف حواجز وحملوا دروعاً محلية الصنع للدفاع عن أنفسهم في الهجوم، فيما استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لفض بعض التجمعات. ونقل رجل في ماندالاي إلى المستشفى في حال حرجة، بعدما اخترقت مقذوفة خوذته واستقرت في دماغه. وقال طبيب في المدينة إنه من غير المعروف ما إذا كان الرجل البالغ من العمر 41 عاماً قد أصيب برصاصة حية أو مطاطية. وتعرض صحافي على الأقل كان يوثق اعتداءات القوات الأمنية على المتظاهرين للضرب واعتقل في مدينة ميتكينيا (شمال البلاد)، بحسب موقع «ذي 74 ميديا» الإخباري المحلي. وأصيب مراسل آخر برصاص مطاطي أثناء تغطيته احتجاجاً في وسط مدينة بياي. وأطلقت الشرطة الرصاص في أنحاء متفرقة من رانغون كبرى مدن البلاد، بعدما لم تفلح قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع في تفريق الجموع، كما تلقت دعماً من جنود الجيش. وأظهرت صور تناقلتها وسائل الإعلام قيام عدد من المتظاهرين بنقل المصابين ووجود آثار دماء على الأرض. وقال طبيب يعمل باحد المستشفيات، طلب عدم نشر اسمه، إن رجلاً توفي بعد نقله للمستشفى مصاباً بعيار ناري في الصدر. وماتت امرأة أيضاً نتيجة ما يشتبه أنها أزمة قلبية بعدما فضت الشرطة احتجاجاً للمعلمين بقنابل الصوت في رانغون، حسب ما أفادت ابنتها وزميل لها. وقال سكان وسائل إعلام إن الشرطة فضت احتجاجات في بلدات أخرى، منها لاشيو في الشمال الشرقي وميك في أقصى الجنوب. وكتب تشارلز مانونغ بو، وهو أول كاردينال كاثوليكي في البلاد ذات الأغلبية البوذية، على «تويتر»: «ميانمار أشبه بساحة حرب». وكان الانقلابيون قد حذّروا، الأسبوع الماضي، من أن المتظاهرين المعارضين للانقلاب سيواجهون خطر الموت.

وكانت أعمال العنف قد اندلعت صباحاً عندما كان طلاب الطب يسيرون في شوارع رانغون بالقرب من تقاطع مركز هليدان، الذي أصبح نقطة تجمع للمتظاهرين الذين خرجوا بعد ذلك إلى أجزاء أخرى من المدينة. وأظهرت لقطات متظاهرين يفرون من الشرطة وهم يهاجمونهم، والسكان يقيمون حواجز مؤقتة على الطرق لإبطاء تقدمهم. وناشد السكان الشرطة إطلاق سراح من اعتقلتهم من الشارع ودفعتهم إلى شاحنات الشرطة لنقلهم بعيداً. كما سُمع دوي إطلاق نار وما بدا أنها قنابل دخان ألقيت على الحشود. واعاد المتظاهرون تنظيم صفوفهم في وقت لاحق، وقبل إنهم يخططون للتقدم في مسيرة إلى مركز الشرطة المحلي للمطالبة بالإفراج عن طلاب الطب. وقبل جرائم أمس، كانت هناك ثمانية تقارير مؤكدة عن عمليات قتل مرتبطة بالانقلاب العسكري، وفقاً لـ«جمعية مساعدة السجناء السياسيين» المستقلة.

من جهته، ذكر نائب مدير قسم آسيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش» قبل أسابيع أن «التصعيد الواضح لقوات الأمن في ميانمار في استخدام القوة المميتة، في العديد من البلدات والمدن في جميع أنحاء البلاد رداً على المتظاهرين المناهضين للانقلاب سلميين في الغالب، هو أمر شائن وغير مقبول، ويجب إيقافه على الفور». وأضاف «لا ينبغي استخدام الذخيرة الحية للسيطرة على الاحتجاجات أو تفريقها، ولا يمكن استخدام القوة المميتة إلا لحماية الأرواح أو منع حدوث إصابات خطيرة. العالم يراقب تصرفات الطغمة العسكرية في ميانمار وسيحاسبهم».

وحتى مساء أول من أمس السبت اعتُقل 854 شخصاً أو وجهت تهم إليهم أو أصدرت أحكام بحقهم، في ما يتعلق بالانقلاب، كما تم اعتقال أو البحث عن 771 شخصاً، وفقاً لجمعية «مساعدة السجناء السياسيين» المستقلة. ووثقت الجمعية 75 عملية اعتقال جديدة، لكنها علمت أنه اعتُقل مئات الأشخاص الآخرين السبت في رانغون وأماكن أخرى. وبثت قناة «إم آر تي في» التلفزيونية التي تديرها الدولة في ميانمار إعلاناً ليلة السبت من وزارة الخارجية يفيد بإقالة سفير البلاد لدى الأمم المتحدة لأنه أساء استخدام سلطته وأساء التصرف بعدم اتباع تعليمات الحكومة. وكان السفير كياو مو تون قد أعلن في خطاب مؤثر يوم الجمعة الماضي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أنه يمثل «الحكومة المدنية المنتخبة من قبل الشعب» ودعم النضال ضد الحكم العسكري.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

الشوارع أشبه بساحة حرب وارتفاع أعداد القتلى والجرحى

ترقب لتحركاته في الملف الحقوقي

قلق مصري من بايدن

تثق السلطات المصرية بضعف الضغوط الأوروبية تجاه ملف حقوق الإنسان، لكنها ترصد بدقة التحركات المقبلة لإدارة جو بايدن في هذا الخصوص، دون الإسراع في التنازلات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم تقع تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن عن «محاسبة منتهكي حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم» برداً وسلاماً على مسامع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. فعلى الرغم من ارتباط هذه التصريحات بشكل أساسي بالاتصال الذي أجراه بايدن يوم الخميس الماضي مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، وحذّر فيه من اتخاذ «قرارات حاسمة» بعضها سيعلن اليوم الاثنين، إزاء قضية اغتيال جمال خاشقجي، إلا أن استهلال بايدن علاقته بالحليف الأبرز لبلاده في المنطقة بهذه الصورة يعكس تغييراً في قواعد اللعب، ربما يطاول علاقة واشنطن «الاستراتيجية» بمصر. ويأتي ذلك في وقت بات من الملحوظ فيه تماماً للنظام المصري أن بايدن يتحاشى حتى الآن التواصل المباشر مع السيسي، وهو ما لا يمكن تفسيره، بناءً على معطيات عديدة سابقة، إلا بأنه «صمت مقصود»، وسلبياته أكثر من إيجابياته.

وقال بايدن في تصريحات عقب الكشف عن محتوى تقرير الاستخبارات الأميركية المتعلق بمقتل خاشقجي داخل قنصلية بلاده في إسطنبول في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2018: «سنحاسبهم على انتهاكات حقوق الإنسان، وسنتأكد من أنهم، في الواقع، إذا كانوا يريدون التعامل معنا، فعليهم التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان. نحن نحاول القيام بذلك في جميع أنحاء العالم». وبالتزامن مع الاهتمام الأميركي بالقضية، نشر السيسي على حسابه الشخصي على «تويتر» تهنئة لولي العهد السعودي محمد بن سلمان على «تمام الشفاء والعافية» من عملية جراحية أجراها الأخير. أما التعليق المصري الوحيد، فصدر من النائب والإعلامي مصطفى بكري، المعروف بقربه من الاستخبارات العامة المصرية والنظام السعودي، إذ نشر تغريدة على «تويتر»، حذّر فيها من تكرار هذا السيناريو ضدّ مصر.

وذكرت مصادر دبلوماسية في الخارجية المصرية أن «هناك حالة من القلق وعدم الارتياح تسيطر على القاهرة تجاه تحركات البيت الأبيض، لا سيما منذ اتصال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بنظيره المصري سامح شكري الأسبوع الماضي». وأضافت المصادر أنه «يمكن القول الآن إن هذا القلق يزداد، ولكن هناك ثقة بأن ثمّة فارقاً كبيراً بين الملاحظات التي تسّجلها الأجهزة الأميركية على سجل مصر في حقوق الإنسان، وأزمة خاشقجي، كما أن هناك فارقاً بين ما يمكن استهدافه من السعودية ذاتها، وما يمكن لواشنطن الضغط للحصول عليه من السيسي». وأضافت المصادر أن النظام المصري مستقر على «عدم التعجل في تقديم تنازلات لإدارة بايدن في المرحلة الحالية، ولهذا كان السيسي حريصاً في الفترة الماضية الفاصلة بين فوز بايدن واتصال بلينكن على تكديس الأوراق التي يمكن له تقديمها على مراحل، لتبدو الأمور وكأنها طبيعية، في إطار إجراءات قانونية أو سياسية داخلية».

ويأتي ذلك، وفق المصادر، «مع التسليم في الوقت نفسه بخصوصية الحالات التي تهم واشنطن بصفة خاصة، مثل المعتقلين والمحكوم عليهم حاملي الجنسية الأميركية، وأقارب الناشط السياسي الحقوقي محمد سلطان، ومعتقلي قضية خلية الأمل».

والملحوظ في هذا الشأن أن ثلاثة أشهر تقريباً مرّت على زيارة السيسي إلى باريس، وتسليمه هناك ثلاث قوائم تضم أسماء 40 معتقلاً مطلوباً الإفراج عنهم، منهم معتقلو «خلية الأمل»، وذلك بواسطة نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون وأعضاء في مجلسي النواب والشيوخ. لكن بعدما روّجت شخصيات بارزة من دائرة الرئيس المصري في الأوساط الإعلامية والحقوقية بقرب الإفراج عن عدد معتبر من هؤلاء المعتقلين قبيل ذكرى ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، عاد النظام أدراجه بعد وصول بايدن إلى البيت الأبيض وتجاهله الأوضاع في مصر. وهنا تكمن حساسية المواجهة بين القاهرة وواشنطن، فعلى الرغم من المطالبات الأوروبية المستمرة للإفراج عن المعتقلين وتحسين أوضاع حقوق الإنسان، إلا أن اقتصارها على الشفاهية، وعدم تطويرها إلى أي مستوى يؤزم العلاقة الاستثمارية والعسكرية والاستراتيجية المنتعشة بين دول الاتحاد الأوروبي والقاهرة، يجعل السيسي يضع نصب عينيه فقط طبيعة التحرك الأميركي المقبل.

تلقت مصر نصائح بضرورة الإفراج عن معتقلين (خالد دسوقي/فرانس برس)

وخلال زيارة السيسي إلى باريس في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، كانت المشكلة الأبرز هي قضية «خلية الأمل» التي تضم رامي شعث، الناشط ضد الصهيونية والمتزوج من مواطنة فرنسية، ونجل السياسي الفلسطيني الكبير نبيل شعث. وعلى الرغم من الإلحاح الفرنسي المتكرر خلال عام تقريباً، حرص السيسي وسامح شكري على عدم إعطاء أي تعهدات بقرب إطلاق سراح شعث.

وبحسب المصادر السياسية والدبلوماسية، فهناك اعتبارات عدة تحكم وضع رامي شعث، منها صعوبة الإفراج عنه وحده دون باقي معتقلي قضية «خلية الأمل» الذين كانوا يخططون للمشاركة في انتخابات مجلس النواب المصري، كما أن نشاط شعث في مناهضة الصهيونية والتطبيع يمثل عامل إزعاج للأجهزة المصرية. وفي إطار التقارب السياسي الحالي بين السيسي والحكومة الإسرائيلية، فربما سيكون الإفراج عن شعث رسالة سلبية غير مناسبة، كما أن هناك تحفظات من الأمن الوطني تحديداً على خروج جميع المتهمين في هذه القضية، نظراً للضجة التي أثيرت حولها عند اصطناعها، علماً أن جميع المتهمين بها مدرجون على قائمة الإرهابيين، أي ممنوع سفرهم وتصرفهم في أموالهم. والواقع يقول أيضاً إن مصر تجاهلت بشكل صريح وغير مسبوق البيان الصادر عن البرلمان الأوروبي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي (التصويت لصالح انتقاد وضع حقوق الإنسان المتدهور في مصر والمطالبة بمراجعة للعلاقات). وحمل هذا التجاهل رسالة واضحة بعدم الاكتراث، لدرجة عدم التعليق عليه بشكل جاد من قبل وزير الخارجية سامح شكري، الأمر الذي يعكس ثقة السيسي - حتى الآن - بضعف الضغوط الأوروبية، واقتصار قلقه على ساكن البيت الأبيض الجديد.

يلاحظ النظام أن بايدن لا زال يتحاشى التواصل مع السيسي

وتلقى نظام السيسي نصائح من بعض النواب والسياسيين من جماعات الضغط الأميركية التي تكثف مصر التعاون معها، وكذلك من المتعاملين مع شركة «براونستين هيات فاربر شريك» (للعلاقات العامة والضغط السياسي)، بضرورة الاستعداد لاتخاذ إجراءات تعكس رغبة النظام في تحسين أوضاع حقوق الإنسان خلال الفترة المقبلة، بما في ذلك بحث إمكانية الإفراج عن معتقلين ومحكومين من حاملي الجنسية الأميركية. لكن التقديرات الاستخباراتية والأمنية، مشفوعة بـ«رؤية السيسي نفسه»، تتجه إلى عدم المسارعة في ذلك، مع إمكانية إخلاء سبيل «عدد محدود جداً» من المعتقلين «المشاهير»، بحسب مصدر أمني. وقال المصدر لـ«العربي الجديد» إنه من المستبعد حالياً أن يخرج عدد كبير من المعتقلين بشكل جماعي، ولكن نموذج إخلاء سبيل الأكاديمي والكاتب السياسي حازم حسني، المتحدث السابق باسم حملة ترشح سامي عنان لرئاسة الجمهورية، «قابل للتكرار».

وكان حسني قد اعتقل في إطار حملة اعتقالات واسعة استهدفت عدداً من الشخصيات السياسية بدأت منذ ما قبل تظاهرات 20 سبتمبر/ أيلول 2019 وحتى أسبوعين بعدها، ثم اتهم في قضية أخرى رقمها 855 لسنة 2020 تضم عدداً كبيراً من المتهمين لا تجمعهم أي روابط تنظيمية أو تنسيقية، وتوجه إليهم اتهامات متنوعة بعضوية جماعة إرهابية محظورة، واستخدام حسابات مواقع التواصل الاجتماعي لنشر إشاعات هادفة للإخلال بالسلم والأمن العام. وسبق أن قالت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد» إن بعض الشخصيات في دائرة السيسي كانت تعتبر أن إخلاء سبيل نحو 600 من المتهمين المحبوسين (غير المشاهير) على ذمّة قضايا تظاهرات مختلفة، أبرزها القضيتان 1338 و1413 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا بشأن أحداث تظاهرات سبتمبر 2019، في الفترة بين نوفمبر/ تشرين الثاني ويناير/ كانون الثاني الماضيين، هي بادرة كافية لفتح نقاش مباشر، بدلاً من الاعتماد على الوسطاء، وذلك استجابة لنصائح تلقتها مصر من وسطاء ديمقراطيين أميركيين خلال الاتصالات التي أجرتها عبر قنوات مختلفة للتقرب من حملة بايدن قبيل فوزه. وكان بايدن قد انتقد خلال ترشحه للرئاسة أوضاع المعتقلين في مصر، وقال في يوليو/ تموز الماضي إنه «لا مزيد من الشيكات على بياض لديكتاتور ترامب المفضل».